امكان انفجار الوضع في لبنان ، لو أن القيادة الفلسطينية انساقت وراء هذه الشواهد ، و تحاول أن تواجهها وأن تضعها في نطاقها الصحيح، وتتلخص هذه الشواهد في موضوعين :

الاول : حدوث سلسلة عمليات اغتيال في لبنان ، رافقتها شائعات قوية تحاول أن تلصق هذه الاحداث بالعمل الفدائي . كنوع من التغطية عن الفاعلين الاصليين .

والثاني : تدوم عدد من عناصر المخابرات الاردنية الى بيروت ، وفسر قدومهم على انه محاولة لاقناع المسؤولين اللبنانيين (وخاصة الجهات المعادية لمبدأ وجود العمل الفدائي) بضرورة متابعة معركة الاردن في لبنان ، مع استعدادهم لوضع خبراتهم تحت تصرف من يطلب ذلك . بينما قالت معلومات أخرى ان هذه العناصر جاءت الى لبنان لتنفيذ عمليات اغتيال لبعض القادة الفلسطينيين .

وقد أجرت اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان ، اتصالات على مستوى عال مع المسؤولين اللبنانيين ، وطرحت هذه القضايا معهم بوضوح في محاولة جادة لتخطيها . ويبدو أنها قد نجحت في مهمتها .

وبالاضافة الى هذه الاتصالات ، قامت بنشاط اعلامي يهدف تنبيه الجماهير الفلسطينية وقواعد المنظمات ، حتى لا تبقى نهبا للشائعات ، وجاء في بيان صادر عن اللجنة السياسية ان «رد القوى المعادية للثورة بدأت في الاسابيع القليلة الماضية محاولات متعددة لمد نشاطها الى الساحة اللبنانية، كما تأكدت من وصول عدد من العناصر العميلة والمعروفة باتصالاتها الوطيدة بالدوائر الاستعمارية الى العاصمة اللبنانية ، وذلك تمهيدا لتحريك الاجواء المتوترة ، وخلق مناخ مضاد للثورة » .

ولاحظت اللجنة السياسية أن هناك محاولات «لخلق جو من التوتر بين فصائل المقاومة عن طريق شائعات خبيثةتستهدف هز الثقة العميقة بين هذه الفصائل». ودعت اللجنة السياسية الى تكريس «شعار التآخي الوثيق بين الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني » ولكنها نبهت الى وجود جهات لبنانية تحاول الاساءة للعمل الفدائي .

وردا على شائعات ربط الاغتيالات التي حدثت بالعمل الفدائي ، اصدرت اللجنة السياسية بيانا آخر اعلنت فيه « استنكارها ورفضها لاساليب الاغتيالات والتصفيات الجسدية التي لوحظ تكرارها في الفترة الاخيرة ، والتي تستهدف القاء الشكوك حول الحركات النضالية وتشويه سمعتها على حساب المرتكبين الحقيقيين لهذه الجرائم » .

اما على صعيد الوضع الداخلي الفلسطيني في لبنان ، فقد حدثت بعض المشاكل التي طوقت بسرعة ، وعولجت بطريقة تؤدي الى تلافي بعض الاخطاء القائمة .

فقد حدثت اولا أزمة صغيرة بين جبهة النضال الشعبي وبين قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني ، حين قامت عناصر من جبهة النضال يوم ٧٠/١١/٢٦ بتطويق مبنى الكفاح المسلح بقصد اخراج عناصر من الجبهة كانت قد اعتقلت لارتكابها أخطاءادارية. وقد ادانت اللجنة السياسية هذا الموقف ، وجمدت عضوية الجبهة في لبنان ، وشكلت لجنة تحقيق للبت نهائيا بالامر . ثم عقد اجتماع آخر الغي فيه قرار التجميد بعد ان تعهد السيد بهجت أبو غربيه المسؤول الاول في جبهة النضال اتخاذ اجراءات كفيلة بمنع وقوع حوادث من هذا النوع .

وحدثت ثانيا ازمة اخرى بين الهيئة العاملة لتحرير فلسطين وقيادة الكفاح المسلح ، حين قامت عناصر من الهيئة العاملة بقتل فدائي من منظمة فتح يوم ١٩٧٠/١٢/٣١ . وخطورة هذا الحادث ان يكون قد تم بقرار من قيادة الهيئة العاملة ، ولكن مجرى التحقيق يشير الى ان الحادث فردي، وليست وراءه بالتالي أية عقلية تدعو لحل اي خلاف بين المنظمات عن طريق العنف .

وحدث ثالثا اعلان فتح اغلاق مكاتبها في مخيمات لبنان يوم ٣ ك٢ ١٩٧٠ وهو الاعلان الذي ابرزته الصحافة اللبنانية بشكل ملحوظ . والواقع ان هناك سابقتين لهذا القرار . السابقة الاولى تمت حين اعلنت اللجنة السياسية في اجتماعترأسه السيد ياسر عرفات في بيروت ، اختصار مكاتب المنظمات في العاصمة اللبنانية الى مكتب واحد فقط . والسابقة الثانية تمت في الاردن علىمرحلتين. في المرحلة الاولى وافقت اللجنة المركزية في مفاوضاتها مع اللجنة العربية، ان تفتح المكاتب في الاردن باسم اللجنة المركزية فقط ، وان لا تكون هناك مكاتب مستقلة للمنظمات . وفي المرحلة الثانية أقرتاللجنة المركزية انيجري تنفيذ القرارات التي تتخذ في عمان على كافة المناطق التي يتواجد فيها العمل الفدائي (سوريا — لبنان) . ولذلك فان موقف فتح هذا هو تطبيق لقرارات اللجنة المركزية التي ووفق عليها بالاجماع . ومن المقرر ان تصل قريبا الى بيروت لجنة خاصة من أمانة سر